مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

مسالك السياسة الخارجية العراقية في دائرة التفاعلات الإقليمية

علي زياد العلي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

مسالك السياسة الخارجية العراقية في دائرة التفاعلات الإقليمية

علي زياد العلي*

إن توجه السياسة الخارجية العراقية نحو سياسة أكثر اتزاناً نابع من التوجهات الجديدة للحكومة العراقية في البيئة الاستراتيجية الإقليمية، التي تعاني من إرهاصات تؤثر على أمن العراق واستقراره استناداً إلى نظرية التأثير الارتدادي السلبي، فالمواقف المحايدة التي اتسمت بها السياسة الخارجية للعراق تعطي انطباعاً إيجابياً حيال بقاء العراق خارج دائرة الأزمات والصراعات الإقليمية المتعاقبة، ومن جهة أخرى ليس من السهولة بقاؤه خارج إطار التفاعلات السياسة الإقليمية، ولاسيما أنه بدأ يبحث عن دوره الإقليمي المنتظر، من خلال تجسيد الثقة مع القوى الإقليمية المحيطة، فضلاً عن اتباع الانفتاح الاستراتيجي مع جميع القوى الفاعلة؛ الذي مهد بدوره لصياغة دور فعال حيال الأزمات الإقليمية بما يتلاءم مع مصالحه الداخلية وتطلعاته الإقليمية، فاستدراك الوضع الإقليمي للعراق في ضوء صياغته الجديدة لسياساته الخارجية التي يمكن الاستدلال على معالمها من خلال قراءة الموقف الخارجي العراقي حيال الأزمات الإقليمية، فيتجلى الموقف الخارجي باتباع سياسة الحياد والانفتاح الاستراتيجي على جميع الأطراف، وهو ما يمهد لدور إقليمي ريادي سيؤديه العراق في الحقبة المقبلة لصياغة توازن إقليمي جديد يتخذه العراق اللاعب الموازن لمثلث القوى الإقليمي الذي يضم كلاً من (إيران–تركيا–السعودية)؛ لذا يمكن إجمال أهم الخطوط والثوابت المفترضة للسياسة الخارجية العراقية في الدائرة الإقليمية بالآتي:

١– استقلالية الأداء السياسي الخارجي

تتبلور فحوى السياسية الخارجية العراقية في حقبة ما بعد عام ٢٠٠٣ بمبدأ الاستقلالية الذاتية والتماسها مع المصالح الوطنية الصرفة، حيث يمارس العراق سياسة خارجية مستقلة بعيدة

* باحث متخصص في الشؤون الدولية والاستراتيجية.

عن الضغوط الخارجية التي تتمحور أسبابها بضغوط البيئة الإقليمية التي يغلب عليها طابع غير مستقر نتيجة ارتفاع موجة الصراع الإقليمي والدولي بين القوى الفاعلة في المنطقة؛ لذا يتمحور القرار العراقي الخارجي من منطلق الاستقامة والاعتدال السياسي الخارجي، وتعمل السياسة الخارجية العراقية بمنطق الثبات والهدوء والعقلانية والموضوعية والاتزان الخارجي، بحيث لم تؤثر الأحداث المتسارعة في المنطقة على ثبات التوجه والدينامية الفاعلية للسياسة الخارجية؛ الأمر الذي أكسب العراق مقبولية إقليمية دفعته نحو الحركة والتعامل مع دول العالم بحرية وشفافية عاليين، وإن الالتزام بمبدأ احترام سيادات الدول على وفق سياسة واقعية خلق توازناً بين الاحتياجات المختلفة للعراق للنهوض بالسياسة الخارجية نحو المنشود[1]، والسعي إلى تحقيق أهدافه الخارجية من طريق وسائل معقولة وعقلانية وخطاب دبلوماسي رزن، وقد أعطى هذا المبدأ السياسي للعراق صورة إيجابية للدبلوماسية في الإطار الإقليمي والدولي.

٢- الابتعاد عن التحالفات الإقليمية المضادة

تؤكد السياسة الخارجية العراقية ضرورة الابتعاد عن سياسات التحالفات (العدوانية) في الدائرة الإقليمية؛ فالعراق اليوم يطمح بدور إقليمي ريادي، من دون الإيقاع بمصالح دول الإقليمية، ويؤكد على رفض سياسة التخندقات، كأساس جوهري عند تعاملاتها الخارجية، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط التي باتت تعاني من تصارع وتنافر بين محاور أقليمية مختلفة انعكست سلباً على مصالح العراق الداخلية والخارجية [2]، وتطمح السياسة الخارجية العراقية في هذه المرحلة بالانتقال من مرحلة رد الفعل الدبلوماسية التي اتسمت بها المرحلة السابقة إلى مرحلة الفعل المرسوم؛ تمهيداً للقيام

١- ياسر عبد الحسين، نحو استراتيجية للسياسة الخارجية العراقية «الرؤية والريادة والمستقبل»، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، ألعدد ٩، بغداد، ٢٠١٥، ص: ١٠٩- ١١٣.

٢- مالك دحام متعب، قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد٢٣، بغداد، ٢٠١٣، ص: ٩٨.

بدور أوسع لرسم معادلات التوازن الإقليمية في المنطقة، والاتجاه نحو تعضيد السياسة الخارجية بمبدأ الاستقلالية والخروج من دائرة المحسوبية الإقليمية التي كان لها دور في تحجيم الرؤى الخارجية للعراق، فمن المؤمل لهذا التطور في نهج السياسة الخارجية أن يؤدي إلى تحقيق دور إيجابي أكبر للعراق في دائرة التفاعلات الإقليمية بالمنطقة.

٣- تجنب الصراعات والحروب الإقليمية

عانى العراق من سياسات الحروب الطائشة التي لم تجلب له سوى الويلات؛ ومن هنا تؤكد السياسة الخارجية العراقية على منطق السلم والحوار الدبلوماسي البناء، من أجل حلحلة الأزمات الإقليمية، فالسياسة الخارجية العراقية اليوم تسير على وفق مجموعة من التوجهات المترابطة التي تفسر التفاعلات الإقليمية التي من خلالها يتجنب العراق الخوض والتفاعل في القضايا المتطرفة لصالح سياسات أكثر دبلوماسية واعتدال وتفضيل الحوارات بتبني سلوكيات غير تصادمية، وعلى الرغم من أن المنطقة اليوم تعاني من حالة تأجج ديمومة الصراع والتناحر الإقليمي[٣]، يعمل العراق على النأي بنفسه من أن يكون بوابة من بوابات الصراع والتهديد الإقليمي لدول الجوار، حيث تتوجه السياسة الخارجية العراقية في الجوار الإقليمي نحو التفاعل السلمي السلس مع محيطه، وترفض أن يكون العراق قاعدة وجغرافية تهديدية لأي دولة في المنطقة، ويرفض تواجد أي كيان أو منظمة تشكل تهديداً مباشراً أو غير مباشر على الدول الإقليمية.

٤- محاربة أي نهج أو كيان يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير

يُعدُّ العراق من أكثر دول العالم التي عانت من الإرهاب ومخلفاته، وتأخذ السياسة الخارجية العراقية على عاتقها محاربة الإرهاب والتطرف أينما وجد، حيث يشارك العراق في منظومة التحالف

٣- فكرت نامق عبد الفتاح وآخرون، محددات الموقف الأمريكي من الأزمة الأمنية في العراق بعد أحداث الموصل، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٣٧، بغداد، ص:١٥.

الدولي ضد داعش، وشارك بعمليات عسكرية خارج حدوده في الإطار نفسه، ولاسيما العمليات الجوية في سوريا ضد التنظيم؛ لذا تؤكد السياسية الخارجية ضرورة محاربة الإرهاب في إطار الشرعية الدولية على وفق مقررات الأمم المتحدة.

ويعمل العراق أيضاً مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الشأن نفسه، إذ يحرص على حرمة استعمال أراضيه لتكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاط إرهابي أو عدواني، حيث توكد السياسة الخارجية العراقية أن العراق هو منطلق للسلام والحوار[٤]، وهو لا يشكل أي تهديد لأمن أي دولة فمصالحها استناداً إلى نظرية الجار الآمن، ويبتعد العراق في سياسته عن التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، إذ إن السياسة الخارجية العراقية تشدد على مبدأ احترام سيادة الدول عند تعاملاتها الخارجية، وهي أساس جوهري تبنى عليها حيثيات السياسة الخارجية العراقية في الدائرة الإقليمية والدولية.

٥- الانفتاح الاستراتيجي في إطار التفاعلات السلمية

تبنى حيثيات السياسة الخارجية العراقية على أساس مبدأ الانفتاح الاستراتيجي على جميع القوى الإقليمية، حيث يمتلك العراق اليوم رغبة جدية في تحريك علاقاته الإيجابية وطي صفحة الماضي والخلافات وبدء التعاون الأمني والسياسي، مع رغبة بالانفتاح على جميع الدول العربية والإقليمية وتصفير الخلافات معها، حيث جسّر العراق في الآونة الأخيرة علاقاته مع جميع الدول الإقليمية التي كان آخرها تحسين العلاقات مع الجانب السعودي بنحو خاص والدول الخليجية بنحو عام.

٤- علي فارس حميد تحولات العقيدة الدبلوماسية والسياسة الخارجية في حكومة العبادي «دراسة في تحديات الأمن الوطني وسيناريوهات الاداء الدبلوماسي»، مجلة ابحاث أستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد ٩، بغداد، ٢٠١٥، ص:١٠٩- ١١٣.

ومن خلال ملاحظة سير السياسة الخارجية العراقية في المنطقة[٥]، نجد أن العراق في طور الانطلاق نحو دور إقليمي جديد يأخذ على عاتقه إضفاء صيغة توازنية لطبيعة التفاعلات الإقليمية الدائرة التي باتت تعاني نوعاً من الاختلاف في ميزان القوى نتيجة تراجع الدور الإقليمي للعراق في المدة السابقة، فانبعاث العراق كقطب إقليمي من شأنه أن يغذي حالة السلم الأمني الإقليمي.

٦- التوجه نحو التوازن الاستراتيجي الإقليمي بطرق سلمية

يمكن للعراق أن يتبنى دور الموازن لحلقة التحالفات الإقليمية المتنافرة، حيث يسعى إلى أداء دور حامل ميزان القوى الإقليمي، من خلال سياسة المسافة الواحدة مع جميع القوى المحيطة، فبعد تفجر الأزمات الإقليمية وما نجم عنها من خلافات، دفعت بأطرافها نحو استمالة العراق لصالحها إدراكاً منها بأن موقفه قد يغير ميزان القوى في المنطقة، فهي تسعى إلى احتوائه كطرف استراتيجي في المنطقة، إذ شكل الإخلال بتوازن القوى الاستراتيجي للمنطقة منعرجات كبيرة في شكل التحالفات الدولية والإقليمية وأطرافها[٦]، وبطبيعة الحال يمكن القول إن بزوغ العراق كقوى صاعدة في المنطقة قد يشكل بداية تغيير في شكل خارطة التحالفات الإقليمية في المنطقة بحكم طبيعة الدور الريادي له الذي يبنى على أساس الابتعاد عن أي محور إقليمي وممارسة دور الموازن بين القوى الإقليمية المتنافرة، فإذا استمر العراق بهذه الوتيرة من سياسة الانفتاح الاستراتيجي على جميع الأطراف، يمكنه أداء دور المهندس الاستراتيجي لشكل هذه التحالفات، وأطرها، فجميع التحالفات في المنطقة تبنى على أساس هدفين استراتيجيين: أولهما الهاجس الأمني المتبادل بين الحلفاء، وثانيهما المصالح المشتركة بكل أشكالها.

٥- خضر عباس عطوان، رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص :٣١٥.

٦- مالك دحام متعب، مصدر سبق ذكره، ص:١٠١.

٧- احتواء سياسات القوى الدولية المتناحرة في المنطقة

إن اعادة التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط هو عمل إيجابي ينعكس بنحو كبير على مصالح القوى الفاعلة كلها، لكن معضلة التوازن هذه لا يمكن القيام بها سوى العراق لاعتبارات متعددة أهمها المكانة الجيوستراتيجية التي يمتاز بها انطلاقاً من مقومات القوة والتأثير، وحيثيات السياسة الإقليمية التي تجعل منه القوى الأوفر حظاً لممارسة هذا الدور، إذ تتبنى السياسة الخارجية العراقية استراتيجية الانفتاح المزدوج، حيث يعمد العراق على اتباع سياسة تأخذ على عاتقها تقريب وجهات النظر الدولية المتنافرة والمتمثلة بروسيا والولايات المتحدة، وهو في الوقت نفسه يحتفظ بعلاقات استراتيجية مع كلا الدولتين، ويسعى إلى اتخاذ خطوات من شأنها تقليل الاحتقان السياسي الدائر بين هذه الأطراف[٧]، فهو اليوم بمنزلة بوابة اتصال بين هذه القوى بملفات متعددة أهمها الأزمة السورية.

وفي الختام يمكن القول: إن السياسة الخارجية العراقية تنطلق في توجهاتها الخارجية بجملة من الثوابت الدستورية والقانونية التي بدورها تضع ضوابط التعامل السياسي الخارجي وآلياته في الدائرة الإقليمية، ومن هنا ينطلق العراق في موقفه السياسي الخارجي عند تعامله مع متغيرات الأزمات الإقليمية المتناوبة بمبدأ حيازة الموقف المستقل، من خلال الابتعاد عن أي موقف متخندق مع أي جهة أو محور إقليمي، وهذا سيعزز فرص العراق نحو المزيد من الريادة الإقليمية، فالسياسة الخارجية العراقية اليوم تحاول قدر الإمكان أن تمارس دور الموازن في لعبة التحالفات الإقليمية الجارية في الشرق الأوسط، وانطلاقاً من هذا المبدأ تتجه السياسية الخارجية العراقية نحو سياسة أكثر اتزاناً، من أجل إدارة المحاور والتحالفات وأداء دور إقليمي فعال في دائرة التفاعلات الإقليمية، وكذلك وضع صيغة هندسية لمصالح العراق الخارجية، التي ستنعكس بنحو أو بأخر على المكانة الإقليمية المرتقبة للعراق في الحقبة المقبلة.

٧- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة أنموذجاً، ط١، دار زهران للنشر، عمان، ٢٠١١، ص:١٢٢-١٢٦.